

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون
البند ١١٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/62/L.51)]

٢٧٧/٦٢ - الاتساق على نطاق المنظومة

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء^(١)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المتخذ بتوافق الآراء بشأن الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات،

وإذ تشيد بالنهج العملي والشفاف والمتوازن والشامل الذي اتبعه رئيسا عملية المتابعة التشاورية التي تضطلع بها الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الممثلان الدائم لآيرلندا وجمهورية ترازيا المتحدة لدى الأمم المتحدة، في تأدية عملهما بالنيابة عن الجمعية مستنديين في ذلك إلى جهود سلفيهما الموقرين الممثلين الدائمين لبربادوس ولكسمبرغ لدى الأمم المتحدة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة،

وقد نظرت في الورقة بشأن الخيارات المؤسسية لتعزيز عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي قدمتها نائبة الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ استجابة لطلب مقدم بتوافق الآراء من الدول الأعضاء،

وإذ تتطلع إلى التقييم المستقل المتوخى في قرارها ٢٠٨/٦٢ الذي سيساعدها في تكوين رأي شامل بشأن نهج "توحيد الأداء" في تقديم المساعدة الإنمائية عن طريق منظومة الأمم المتحدة، وإذ تنوه، في الوقت نفسه، بالتقييم المؤقت للتقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة في هذا الصدد، على النحو الوارد في "إعلان مابوتو"^(٢) الذي أصدره في

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر A/63/85-E/2008/83.

أيار/مايو ٢٠٠٨ عدد من أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل التي اعتمدت هذا النهج طوعاً،

١ - **تخطيط علماً** بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة^(٣) وبتقرير الأمين العام الذي يتضمن تعليقاته على الموضوع^(٤)؛

٢ - **توحيب** بالتقرير الذي عرضه رئيساً عملية المتابعة التشاورية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الممثلان الدائم لآيرلندا وجمهورية تيرانيا المتحدة، على رئيس الجمعية العامة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨^(٥) والذي ترد الاستنتاجات والتوصيات المذكورة فيه في مرفق هذا القرار؛

٣ - **تقرر**، وفقاً لذلك، أن تركز الجمعية العامة في عملها المتواصل والمتعمق على الصعيد الحكومي الدولي بشأن الاتساق على نطاق المنظومة حصراً وبأسلوب متكامل على "توحيد الأداء" على الصعيدين القطري والإقليمي وتنسيق الممارسات التجارية والتمويل والإدارة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يزود الدول الأعضاء، بالاستعانة بموارد منظومة الأمم المتحدة وخبرتها الفنية وبلاستفادة من نتائج استعراضها الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، بورقات موضوعية بشأن مسألتي التمويل والإدارة اللتين تشاران في سياق الاتساق على نطاق المنظومة، بغية تيسير اتخاذ الجمعية العامة إجراءات موضوعية خلال الدورة الثالثة والستين؛

٥ - **توحيب**، في هذا السياق العام، بالورقة بشأن الخيارات المؤسسية لتعزيز عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي قدمتها نائبة الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وتطلب إلى الأمين العام توفير ورقة تفصيلية أخرى بشأن الطرائق المتعلقة بالخيارات المحددة في الورقة التي قدمتها نائبة الأمين العام تشمل مسائل التمويل وهيكل الإدارة وملاك الموظفين والمهام المحددة والعلاقة مع لجنة وضع المرأة وهيئات الأخرى ذات الصلة، وتركز بوجه خاص، مع الأخذ في الاعتبار مجمل الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في المشاورات العامة غير الرسمية التي جرت في ٨ أيلول/سبتمبر

(٣) انظر A/61/583.

(٤) A/61/836.

(٥) انظر A/63/362.

٢٠٠٨، على خيار "الكيان المركب"، بغية تيسير اتخاذ الجمعية العامة إجراءات موضوعية خلال الدورة الثالثة والستين؛

٦ - تقرر، عند إنجاز عمليتها المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة بالكامل، إجراء استعراض لجميع إجراءاتها ومداولاتها السابقة وتقييمها في إطار قرار أو مقرر واحد.

الجلسة العامة ١٢٢

١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المرفق

استنتاجات وتوصيات رئيسي عملية المتابعة التشاورية التي تضطلع بها الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، الممثلين الدائمين لآيرلندا وجمهورية تزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

١ - لقد سعينا، بوصفنا رئيسي عملية الاتساق على نطاق المنظومة في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، إلى إجراء عملية تشاور مفتوحة وشفافة ومتوازنة وشاملة فيما بين الأعضاء جميعاً. وكان هدفنا تقديم تقرير يحظى بشكل عام بقبول الجمعية بأسرها يكون بوسع كل مجموعات الدول أن تلمس من خلاله الجدوية التي يتناول بها العديد من أولوياتها وشواغلها الأساسية. وسعينا بهذه الطريقة إلى تيسير التوصل إلى نتائج توافقية متوازنة ومنصفة لمداولات الجمعية في دورتها الثانية والستين.

٢ - ومع أن الاستنتاجات والتوصيات التالية مستمدة من هذا التقرير ككل، فقد يكون من الأفضل الاطلاع عليها جنباً إلى جنب مع المقدمة. ورغم أن التقرير الهام للغاية لعام ٢٠٠٦ للفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة^(٣) يمثل مساهمة بالغة الأهمية في أعمال الجمعية العامة في مجال تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، فإنه لم يمثل نقطة انطلاق لتلك الأعمال. ويشكل مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والمواقف التي اتخذتها الجمعية بتوافق الآراء، وليس بأقلها أهمية الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، جانباً كبيراً من الركيزة التي يستند إليها لتحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال.

٣ - ويشير الأعضاء على نطاق واسع، منذ مطلع الدورة الثانية والستين، إلى أن الجهود المتواصلة المبذولة في مجال الاتساق على نطاق المنظومة ينبغي أن تركز على أربعة مجالات

ذات أولوية هي (أ) توحيد أداء الأمم المتحدة على الصعيد القطري في الجانب المتصل بتنسيق الممارسات التجارية؛ (ب) التمويل؛ (ج) الإدارة؛ (د) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤ - وينبغي الاطلاع على هذا التقرير جنباً إلى جنب مع الورقة المتعلقة بنوع الجنس (بعده المؤسسي) التي يقدمها الأمين العام إلى الدول الأعضاء استجابة لطلبها المقدم في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨^(٦).

٥ - ولقد سعينا، فيما يتعلق "بتوحيد الأداء"، إلى تزويد الدول الأعضاء بصورة دقيقة ومستكملة للعملية على نحو ما يستجد عليها بالفعل من تطورات في الميدان في أكثر من ثلاثين بلداً نامياً وليس كما تبدو من بعيد فحسب. وقد ساعدتنا في مسعانا هذا المشاورات التي أجريناها في الميدان مع رؤساء الدول والحكومات والوزراء والبرلمانيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء في التنمية وغيرهم في حوالي ثمانية بلدان نامية. وأجرينا أيضاً مباحثات مطولة مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وروما وباريس وفيينا. وأحطنا علماً مع الاهتمام بـ "إعلان مابوتو" الذي أصدرته في أيار/مايو ٢٠٠٨ بلدان تنفذ هذا النهج بشكل تجريبي وبلدان نامية أخرى وتطلب فيه رسمياً إلى الجمعية تشجيعها على تطبيق نهج "توحيد الأداء" الذي اعتمده طوعاً بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة.

٦ - وخلصنا إلى أنه من الواضح والمرجح أن تجربة "توحيد الأداء" على الصعيد القطري حتى اليوم (أي في منتصف عامها الثاني) تجربة إيجابية، رغم أنه لا يزال هناك عدد من التحديات التي يجب التصدي لها بشكل كامل فيما يتعلق بكل من "المبادئ الأربعة". ونلاحظ أن هذا الرأي يشاطره عدد كبير ومتزايد من البلدان النامية التي تطبق نهج "توحيد الأداء" وتتجه بشكل استباقي نحو تنفيذ القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء بشأن الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات. وتذكر هذه البلدان أنها تتقيد في الواقع بمبادئ هامة على صعيد الممارسة، ومنها مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين ومبدأ "عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع". وتجري عن طريق نهج "توحيد الأداء" مواءمة الأنشطة التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية في البلدان النامية المعنية إلى حد غير مسبوق. ويجري تقديم المساعدة بفعالية أكبر ويتم تحقيق وفورات ويتوخى بوضوح إجراء تخفيضات أكبر في تكاليف المعاملات.

(٦) قدمت الورقة بشأن الخيارات المؤسسية لتعزيز عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٧ - وفي الوقت نفسه، فإن الصورة في الوقت الحالي مؤقتة في طبيعتها لأن التقييم المستقل لنهج "توحيد الأداء"، كما ينص عليه الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧، لن يتم إلا في أواخر عام ٢٠٠٩، وفي جميع الأحوال، فإن تسيير الأعمال بأسلوب جديد يحتاج إلى فترة أطول من ثمانية عشر شهرا لكي تظهر نتائجه الفعلية على صعيد التنمية بشكل نهائي.

٨ - ويبدو واضحا لنا أن الجمعية ينبغي أن تكون في دورتها الثانية والستين في وضع يمكنها من إعطاء زخم سياسي إيجابي لنهج "توحيد الأداء"، مما يشجع العديد من البلدان النامية التي اعتمدت هذا النهج طوعا ويمكنها من أن تفرض على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة اتباعه. وفي مرحلة لاحقة، سيكون من المهم صون المبادئ التي يستند إليها نهج "توحيد الأداء"، وبخاصة مبدأ تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين عند تصميم برامج الدعم التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري وتنفيذها. وينبغي، من نفس المنطلق، تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة الاستجابة في هذا الصدد عن طريق التعهد بالتزامات إضافية يؤدي في إطارها توفر قيادة وطنية حازمة تعمل بشكل موحد مع فريق قطري محول تابع للأمم المتحدة إلى إرساء برنامج دعم تابع للأمم المتحدة أكثر تنسيقا وفعالية.

٩ - وفي أغلب الأحوال ازدادت بشكل تدريجي مشاركة صناديق المنظومة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على مستوى القيادة في نهج "توحيد الأداء" ومساندتها له. وتحسنت أجواء التعاون بين رؤساء هذه الهيئات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تحت قيادة الأمين العام، إذ يواصلون مع المتعاونين معهم النظر فيما يترتب على "المبادئ الأربعة" (أي برنامج واحد وإطار ميزانية وتمويل واحد وقائد واحد ومكتب واحد) من آثار على الصعيد القطري. وفي الوقت نفسه، ينبغي توصية المسؤولين في المقر على نطاق المنظومة بتمكين ممثلي كل من الوكالات على الصعيد القطري عن طريق السماح لهم بالعمل بحرية ومرونة أكبر وتشجيعهم من أجل تعزيز المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في الميدان بشكل أكثر اتساقا وبالتالي أكثر فعالية، تماشيا مع نهج "توحيد الأداء".

١٠ - وفي كل ما تقدم، يجب إيلاء اهتمام كاف للأوضاع الخاصة التي تعاني منها البلدان المتوسطة الدخل.

١١ - وفيما يتعلق بمسألة التمويل في سياق الاتساق على نطاق المنظومة، من الواضح أن هنالك ضرورة لزيادة تدفقات التمويل وإمكانية التنبؤ به. وبصفة عامة تدعو الحاجة إلى

التحلي بمزيد من الأمانة في الوفاء بالالتزامات المعلنة رسمياً وبصورة مكررة. ويجدر توجيه الثناء للشركاء في التنمية الذين قدموا مساهمات ملموسة للنهوض بنهج "توحيد الأداء" على الصعيد القطري، استجابة للاستراتيجيات والأولويات والسياسات والخطط التي وضعتها البلدان النامية المعنية. وفي نفس الوقت ينبغي ألا يتم دعم "توحيد الأداء" على الصعيد القطري على حساب التمويل الأساسي للوكالات عن طريق موارها الرئيسية. وبصفة عامة تدعو الحاجة إلى وجود توازن أفضل بكثير بين التمويل الأساسي وغير الأساسي. وينبغي دعوة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، عن طريق إحداث تغييرات إذا ما لزم الأمر في نظامها الأساسي وقواعدها و/أو أنظمتها، إلى أعمال وجهة النظر المتفق عليها في الجمعية العامة التي مفادها أن الوفورات التي يتم تحقيقها على الصعيد القطري ينبغي أن يعاد توظيفها في الأعمال الإنمائية البرنامجية في البلدان التي تحققت فيها الوفورات. وبهذه الطريقة وبطرق أخرى يجب أن تحقق عملية "توحيد الأداء" نتائج أفضل.

١٢ - وفيما يتعلق بالإدارة المركزية على الصعيد الحكومي الدولي فإننا لم نلمس أي إقبال في الجمعية العامة على إنشاء هيئات حكومية دولية جديدة، بما في ذلك مجلس التنمية المستدامة الذي كان يعتزم إنشاؤه استناداً إلى توصية الفريق الرفيع المستوى. وفي الوقت نفسه سيتعين على المجالس القائمة، وليس بأقلها أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي أخذ في الظهور في عدد متزايد من البلدان النامية التي تطبق نهج "توحيد الأداء" على الصعيد القطري، وأن تعالج هذا الواقع معالجة أكثر فعالية. ونظراً لكون نهج "توحيد الأداء" نهجاً جديداً في طور التنفيذ، قد يكون من الضروري مواصلة وتعميق المناقشة بشأن هذه المسائل خلال الدورة الثالثة والستين.

١٣ - وفي ذلك السياق، إذا ركزت الجمعية بادئ ذي بدء على المهام التي يتعين أداؤها مركزياً أو على الصعيد الحكومي الدولي في إطار نهج "توحيد الأداء"، فرمما يصبح من الأسهل حينئذ معالجة مسألة تحديد المؤسسات الأكثر ملاءمة للاضطلاع بتلك المهام، في الوقت الذي تواصل فيه هذه المؤسسات تكيفها.

١٤ - ونرى أيضاً أنه ينبغي تشجيع منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز باستمرار على تعزيز التعاون والتآزر بينها بدرجة أكبر وبطريقة عملية في السياق المبين في هذا التقرير. وقد جرى بالفعل إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه. وتدعو الحاجة إلى تعزيز هذا التقدم وتوسيع نطاقه.

١٥ - وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نوصي بدعوة الجمعية إلى تناول هذه المسألة، بما في ذلك في ضوء ورقة الأمين العام بشأن الأبعاد المؤسسية^(١)، في جلسات

مشاورات عامة مفتوحة وغير رسمية، وذلك في فرصة قريبة، وربما في أوائل أيلول/سبتمبر. وخلال الدورة الثانية والستين، حققت الدول الأعضاء معا، بالاتفاق، تقدما في نظرها في مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحددت الدول الأعضاء، بمساعدة الأمين العام، ثغرات هامة في الأسلوب الذي تقدم به المنظومة المساعدة للدول الأعضاء في تنفيذ الولايات المتفق عليها عالميا وفي الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها دوليا في هذا المجال. وقد تتمكن الجمعية، بإجراء مزيد من المناقشات المفتوحة والحقيقية قبل انتهاء الدورة الثانية والستين، من أن تحدد بعبارات عامة، ولكن بوضوح، الخيارات المؤسسية أو مجموعة الخيارات التي تود اعتمادها، ربما بصيغة معدلة. ويمكن حينئذ تناول وإكمال تفاصيل هذا النهج المتفق عليه في الدورة الثالثة والستين. ولدينا انطباع قوي جدا بأنه لن تود أية حكومة، سواء لأسباب جوهرية أو "تكتيكية" الوقوف في سبيل الوصول إلى توافق للآراء يهدف إلى النهوض بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال خطوة مدروسة وذات أهمية.

١٦ - ونؤمن بأنه في ضوء هذا التقرير وورقة الخيارات التي قدمها الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (من جانبها المؤسسي) ينبغي أن تكون الدول الأعضاء مستعدة لاتخاذ قرار خلال الدورة الثانية والستين. وتتوافر هذه العناصر الجوهرية، تكون الدول الأعضاء أيضا في وضع أفضل للنظر في الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه قرار الجمعية في هذا الصدد.

١٧ - وفي المقام الأول، واستنادا إلى التقرير المشار إليه وإلى هذه الاستنتاجات، قد تود الدول الأعضاء أن تتناول خلال الدورة الثانية والستين، وقد يكون ذلك في مقرر شامل، المجالات الرئيسية الأربعة ذات الأولوية التي أبرزتها والواردة في الفقرة ٣ أعلاه.

١٨ - وقد يكون من الممكن أن يشير المقرر نفسه إلى أن الجمعية ستركز، من الآن فصاعدا، وفي سياق المناقشة بين الحكومات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، حصرا على المجالات ذات الأولوية، وستستثني من هذا السياق مسائل البيئة/الإدارة البيئية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان، تماشيا مع الاعتبارات الواردة في هذا التقرير.